الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية
تشرين الأول/أكتوبر 2010

نظرة عامة

أبرزت الأحداث التي وقعت خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر سمة مزمنة في أزمة الكرامة التي يعاني منها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة: ألا وهي الغياب الواسع لسلطة القانون وانعدام المُساءلة.

بساتين الزيتون في قريتي تل وفرعاتا الفلسطينيتين التي أحرقها مستوطنون من مستوطنة حفات جلعات (نابلس) كما يزعم. تصوير منظمة "يش دين – منظمة متطوعين لحقوق الإنسان"، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

تشوش موسم قطاف الزيتون الذي بدأ رسميا في تشرين الأول/أكتوبر بصورة متكررة بسبب الهجمات العنيفة التي نفذها المستوطنون. فخلال هذا الشهر، أبلغ عن أنّ ما يزيد عن 3,700 شجرة زيتون أحرقت، أو اقتلعت أو تلفت بالمواد الكيميائية أو خربت بطريقة أخرى. ولحماية المزارعين الذين يتوجب عليهم قطف زيتونهم في الأراضي الواقعة بجوار المستوطنات، خصصت السلطات الإسرائيلية فترات زمنية محددة يستطيع خلالها المزارعون قطف أشجار زيتونهم تحت حماية الجيش الإسرائيلي. لكن إلى جانب أنّ هذا الإجراء لا يضع فقط على المزارعين الفلسطينيين عبء التكيّف مع القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول بدلاً من المستوطنين الذين ينفذون أعمال العنف، فإنه أثبت كذلك أنه إجراء غير فعّال في منع الهجمات التي تتعرض لها الممتلكات، والتي تقع معظمها خارج إطار الفترة الزمنية المخصصة لحماية المزارعين الفلسطينيين. ووفقا لما أفادت به منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "يش

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية: التوتر الفلسطيني الإسرائيلي في الضفة الغربية ما زال مرتفعا • ارتفاع حاد في هجمات المستوطنين أثناء موسم قطف الزيتون • ارتفاع في أوامر الهدم في الضفة الغربية

قطاع غزة: الغارات الجوية الإسرائيلية والقيود المفروضة على الوصول ما زالت تسفر عن وقوع ضحايا • التحقيق في عملية قتل خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب" • استمرار الحصار: الإنتاج وجهود إعادة الإعمار ما زالت مقيّدة • وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: ادعاءات بشأن سوء معاملة المعتقلين الفلسطينيين • الذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

دين" فإنّ ما يزيد عن 90 بالمائة من الشكاوى المتصلة بعنف المستوطنين التي قُدّمت للشرطة الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة أغلقت دون توجيه أي اتهام.

وتحدث هجمات المستوطنين المتواصلة في سياق رفض الحكومة الإسرائيلية المستمر بأنّ تلتزم بواجباتها في إطار القانون الإنساني الدولي ووقف نقل مواطنيها المدنيين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بحماية المدنيين المذكورة أعلاه، أدى توسيع وجود المستوطنين في الضفة الغربية إلى تقليص مساحة الأراضي المتوفرة للفلسطينيين بالإضافة إلى زيادة القيود على حرية التنقّل، مما أدى إلى تعظيم الأضرار الإنسانية التي يتعرضون لها.

وفي قطاع غزة، اقتلعت معظم أشجار الزيتون التي تقع في مناطق تبعد عن السياج مسافة 1,500 متر (17 بالمائة من أراضي قطاع غزة) خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي "الرصاص المصبوب" وعمليات التوغل التي تُنفّذ بانتظام منذ ذلك الوقت (من بينها 19 عملية هذا الشهر). أما الأشجار الأخرى التي نجت في هذه المنطقة فتمنع القوات الإسرائيلية الوصول إليها بواسطة إطلاق "النيران التحذيرية" الحيّة. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر أصيب 11 مدنيا في هذه المناطق، من بينهم مزارع مسن أثناء قطفه للزيتون. غير أنّ أيّا من هذه الحالات لم تؤد إلى فتح تحقيق.

ولعلّ أبرز شاهد على انعدام المساءلة في السنوات الأخيرة هو الفشل في التحقيق في ادعاءات تشير إلى انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقعت خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب". وخلال هذا الشهر، ركّزت وسائل الإعلام في تقاريرها المنشورة في الصفحات الأولى على أنّ تحقيقا جنائيا فُتح مؤخراً للتحقيق في ظروف هجوم أسفر عن مقتل 21 فرداً من عائلة واحدة ممتدة جميعهم مدنيون. وبالرغم من أنّ هذه الخطوة تعتبر خطوة إيجابية، إلا أنّ غالبية الادعاءات والشكاوى لا يتمّ التحقيق فيها. ومن بين التحقيقات الجنائية القليلة التي فتحتها السلطات الإسرائيلية، لم تؤد سوى ثلاثة منها إلى توجيه الاتهام لأربعة جنود إسرائيليين ذوي رتب عسكرية متدنية. أما على الجانب الفلسطيني، فلم تفتح سلطات حماس حتى الآن تحقيقات جديّة في ادعاءات بشأن اعتداءات الفلسطينيين على مدنيين إسرائيليين.

ويعتبر انعدام المساءلة في إطار القانون الدولي السمة الرئيسة لسيطرة إسرائيل على غزة. وبالرغم من ارتفاع حجم وتنوّع الواردات مؤخراً، ما زال سكان قطاع غزة جميعهم خاضعين للعقاب الجماعي، حيث أن الغالبية العظمى من السكان لا يزالون "محبوسين" نتيجة للحظر الشامل على تنقل الأشخاص عبر معابر قطاع غزة مع إسرائيل ومصر. وبالرغم من أن معبر رفح يعمل بصورة يومية منذ تموز/يوليو الماضي فلا يُسمح سوى لفئات معينة من الأشخاص بالعبور. إضافة إلى ذلك، ما زالت القيود الشاملة المفروضة على استيراد مواد البناء الأساسية وعلى تصدير البضائع تعيق أي انتعاش اقتصادي، أو تلبية الحاجة الكبيرة المتنامية إلى السكن والبنى التحتية.

وبالرغم من موافقة السلطات الإسرائيلية مؤخراً على بضعة مشاريع للإنشاء تنوي المنظمات الدولية تنفيذها، لم يطرأ سوى تقدم محدود في تنفيذ هذه المشاريع. وحالياً، يتمثّل العائق الأساسي أمام التنفيذ في القدرة المحدودة للمعابر المستخدمة لنقل الحصى (حزام ناقل في معبر كارني)، لا يعمل سوى يومين في الأسبوع، حيث أنّ السلطات الإسرائيلية لم تُنفّذ حتى الآن التزامها السابق بتمديد فترات عمل الحزام الناقل.

وخلال هذا الشهر أيضاً أصدرت منظمتان إسرائيليتان لحقوق الإنسان (بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة وهموكيد – مركز الدفاع عن حقوق الفرد) تقريراً مشتركاً يُسلط الضوء على ادعاءات تتعلق بسوء معاملة المعتقلين الفلسطينيين في أحد مراكز التحقيق الإسرائيلية (بتاح تكفا). ويُشار إلى أنّ أياً (صفر) من الشكاوى البالغ عددها 645 التي قدمها المعتقلون الفلسطينيون بشأن سوء المعاملة التي تعرضوا لها على أيدي المحققين منذ عام 2001 لم تؤد إلى فتح أي تحقيق جنائي. وفي المقابل تواصل حماس حرمان الجندي الإسرائيلي الأسير (جلعاد شليط) من الحق الأساسي الذي يتمثل في السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارته.

إنّ ضمان تحملّ الأفراد والدول لمسؤولياتهم تجاه القانون الدولي هو شرط جوهري لاسترجاع كرامة ضحايا الانتهاكات والحرمان من الحقوق الأساسية.

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_11_12_english.pdf